دور نظام (ل م د) في إعداد الموارد البشرية و أهميته

أ . غيتي نسرين
كلية العلوم الاقتصادية
جامعة قسنطينة 02

ملخص:

إذا كان التعليم في أي بلد يهدف إلى تحقيق أهداف إجتماعية و إقتصادية و ثقافية وسياسية، فإن هذا المقال يهدف للتطرق إلى الدور الذي يلعبه نظام (ل م د) في إعداد الموارد البشرية.

Résumé:

Si l'enseignement dans tous les pays visant à atteindre les objectifs de développement social et économique, culturel et politique, cet article vise à examiner le rôle joué par le système (L M D) dans la préparation des ressources humaines.

مقدّمة:

يعتبر رأس المال البشري عامل مهم و أساسي في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، إلاّ أن عملية إعداد هذا رأسمال تتطلب وجود نظام تعليمي جدير و فعال من أجل إعداد هذا الأخير للدخول إلى سوق العمل. و من هذا المنطلق فإن فعالية نظام التعليم العالي لا ترتبط بحجم مخرجاته، أو الهياكل والمنشآت المعدّة له، بقدر ما تقاس بمدى قدرته على تزويد سوق العمل بقوى بشرية مؤهلة ومتخصصة وفقا لمتطلبات هذه السوق.

و بهذا فالسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو:
ما هو الدور الذي يلعبه نظام (ل م د) في إعداد الموارد البشرية؟ و ما هي أهميته ؟

© جامعة قسنطينة1 الجزائر2012

و للإجابة عنه إتبعنا الخطة التالية:
- نشأة نظام ل.م.د و تطوره في أوروبا و الجزائر
- مبادئ نظام ل.م.د.
- مراحل التكوين فيه.
- المورد البشري الجامعي.
- دور و أهمية نظام ل.م.د في إعداد الموارد البشرية.

نشأة نظام ل.م.د و تطوره في أوروبا و الجزائر:

- **نشأته في أوروبا:**(1)

منذ أن دعا رئيس الوزراء البريطاني " ونستون تشرشتل " في سنة 1946، دول القارة الأوروبية إلى تكوين ما سماه " الولايات المتحدة الأوروبية " توالت المبادرات و تضافرت الجهود من أجل هذا الغرض، فمن إنشاء المركز الأوروبي للأبحاث النووية في سنة 1954 إلى إنشاء الهيئة الأوروبية للطاقة و المعادن سنة 1957 إلى معاهدة " ماستريخت " سنة 1993 التي رسخت الوحدة الإقتصادية الأوروبية، ثم نظام الوحدة النقدية سنة 1998 الذي تم تطبيقه بنجاح إضافة إلى العديد من المبادرات الأخرى التي أضافت كل واحدة منها لبنة من لبنات الصرح الأوروبي، و لم يكن التعليم بكل أنواعه بمنأى عن هذه المبادرات، فقد عرفت أوروبا برامج مهمّة في هذا الصدد من بينها:

برامج " إيراسموس " لتبادل الطلبة يخول للطالب الأوروبي التنقل لمتابعة دراسته في جامعة أوروبية أخرى لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى سنة، ثم هناك برنامج " ماري كوري " للبحث العلمي و يهدف إلى إجراءات عملية في سبيل تشجيع البحث العلمي من بينها توفير منح للطلبة المتخرجين حديثا من أجل ممارسة بحوثهم في جامعات أوروبية أخرى.

و مع أن هذه البرامج أتت كلها و استطاعت أن تستقطب مئات الآلاف من الطلبة منذ إنشائها إلاّ أن هذا لم يكن كافيا لكي تقر أعين الأوروبيين من أجل الوصول إلى مجتمع المعرفة المنشودة. و لهذا الغرض تشهد الساحة الأوربية حراكا كثيفا منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي فيما يتعلق بدعم البحث العلمي، و لإصلاح نظام التعليم العالي، هذه الحركة فرضتها المنافسة الشرسة التي احتدمت بين اللاّعبين التقليديين أمثال (و.م.أ) و أوروبا و اليابان، وأزداد وجها مع صعود لاعبين جدد أمثال الهند و الصين.

فبالنسبة للبحث العلمي قررت أوروبا إقامة مشروع الفضاء الأوروبي للأبحاث و يهدف إلى القيام بإجراءات عملية لتعزيز مكانة أوروبا العلمية و الإبداعية على الصعيد الدولي.

أما بالنسبة لنظام التعليم العالي فقد بدا واضحا أنه لا مفر من القيام بحزمة من الإصلاحات الهيكلية و الجوهرية بعدما احتكرت الجامعات الأمريكية و اليابانية

صدارة التصانيف العالمية للجامعات، و أصبحت هذه الجامعات قبلة طلبة العالم بما فيهم العديد من طلبة أوروبا.

كانت البداية من فرنسا في سنة 1997 حيث قام وزير التعليم العالي الفرنسي بتكوين لجنة خبراء على رأسها الشخصية المعروفة " جاك أطالي " أوكلت إليها مهمة إعداد فرنسا للتنافس المستقبلي فيما يخص المادة الرمادية ".

وظيفة هذه اللجنة كانت بالدرجة الأولى إعداد تقييم جذري و شامل لنظام التعليم العالي بفرنسا و رصد نقاط القوة و الضعف و من ثم وضع أسس لتطوير هذا النظام من أجل أن يكون قادرا على استيعاب المستجدات العلمية و مما يبوئ فرنسا مكانة متقدمة في المستقبل.

و رغم أن هذه اللجنة كانت فرنسية بحثة إلاّ أن دراساتها و بحوثها تطرقت إلى مكامن الخلل و برامج الإصلاح مقارنة مع الدول الأوروبية المتقدمة كبريطانيا و إيطاليا، و هو ما نلمسه حين قراءة التقرير الذي أتى تحت عنوان " نحو نموذج أوروبي للتعليم العالي ".

عمل هذه اللجنة كان مهما جدا و حافزا حتى بالنسبة للدول الأوروبية الأخرى.

إذ تبين أنه لا يمكن إصلاح النظام التعليمي دون الأخذ بالاعتبار وجود فرنسا داخل منظومة أوروبية في تطور مستمر على كل الأصعدة و من بينها التعليم العالي، و بعد عام من عمل هذه اللجنة و خلال الاحتفال بذكرى مرور ثمانمئة عام على إنشاء جامعة " السوربون " أطلق وزراء التعليم العالي بكل من إيطاليا، فرنسا و بريطانيا و ألمانيا إعلان السربون الذي يهدف إلى إقامة فضاء أوروبي موحد للتعليم العالي، و يدعون الدول الأوروبية إلى الإلتزام بالعمل على هذا الهدف بما يتلاءم و تحديات القرن الجديد.

هذا الإعلان لقي صدى و ترحيبا كبير من طرف النظراء الأوربيين، إذ بعد سنة من تاريخه و في سنة 1999 اجتمع وزراء التعليم العالي الأوروبيون بمدينة بولونيا الإيطالية بمناسبة مرور تسعمئة عام على إنشاء جامعة بولونيا و أطلقوا إعلان بولونيا الشهير حول إصلاح نظام التعليم العالي بأوروبا.

و تعتبر هذه المبادرة أكبر عملية إصلاحية في تاريخ التعليم العالي، إذ أنها تهدف إلى توحيد نظام التعليم.

<u>المرتكزات الأساسية لنظام ل.م.د في أوروبا من خلال إعلان بولونيا:</u> (2)

يعتبر هذا النظام تطور مهما في هيكلة التعليم الأوروبي قصد بناء و تأطير التكوين الجامعي بطريقة أفضل تمكن من رصد تطور الكفاءات لدى الطالب، و يعتمد على أربع مرتكزات أساسية من أجل بلوغ الأهداف المسطرة في الإعلان الأساسي.

فمن أجل الوصول إلى فضاء أوروبي موحد و مفتوح كان لابد من تسهيل التعـرف على و الاعتراف بمستوى الدبلوم الأوروبي داخل الدول الأوروبية فيما بينها، و لن يأتي هذا إلاّ بإيجاد وحدة قياسية مشتركة و متفق عليها تمكن من المقارنة بين مكتسبات الطالب في مختلف الجامعات الخاضعة لهذا النظام، و تمكنه

أيضا من التنقل من جامعة إلى أخرى دون الحاجة إلى نظام المعادلة المعمول به في العديد من الدول.

و لهذا الغرض تم اعتماد النظام الأوروبي للأرصدة القابلة للتحول، يسند هذا النظام نقاطا في شكل أرصدة لكل مكونات البرنامج الدراسي ممّا يحدد كمية العمل التي ينبغي للطالب إنجازها لبلوغ الأهداف المتوخاة من البرنامج الدراسي المتبع، و بالتالي فإن النظام التقليدي الذي يعتمد على ساعات حضور الدرس كمؤشر قد تم استبداله بنظام يعتمد على كمية العمل المنجز من طرف الطالب.

و تقتضي القاعدة العامة أن السنة الدراسية مكونة من حوالي سنتين رصيدا و أن الرصيد الواحد يعادل ما بين خمس و عشرين إلى ثلاثين ساعة، و في نفس الوقت يعتمد هذا النظام مقياسا جديدا للتنقيط يرافق نظام التنقيط المحلي بدون أن يلغيه.

من أهم التعديلات التي طرأت على النظام التعليمي العالي في منظومة الإصلاح الجديد في أوروبا هي القيام بهيكلة جديدة للسنة الدراسية، و تعتمد هذه الهيكلة على المرتكزات التالية:

أ- <u>التقسيم السداسي</u>: و هو عبارة عن المدة الزمنية الدورية لوحدات التكوين، وينص على تقسيم مدة الدراسة إلى سداسيات زمنية بدلا من اعتماد السنوات كوحدات زمنية.

و بالتالي فإن السنة الواحدة تنقسم إلى سداسيين تشتمل كل واحدة منهما على ثلاثين رصيد أي ما يعادل حوالي 750 ساعة من كمية العمل الذي ينبغي إنجازه.

ب- <u>الوحدات التعليمية</u>: تعتبر الوحدة التعليمية من مميزات النظام الجديد، و تتكون الوحدة من دروس تربط فيما بينها جملة من المعارف المتجانسة التي تدور حول تخصص معين و قد تكون هذه الدروس نظرية أو تطبيقية أو في شكل أنشطة ميدانية في تخصص معين، كما أن الوحدة يمكن أن تضم دروسا تلقن بلغات مختلفة، و تختلف الوحدات التعليمية من حيث نوعيتها، فهناك الوحدات الأساسية و هي التي ينبغي على الطالب إكتسابها لأنها تتعلق بمعارف أساسية لا غنى عنها في التخصص المتبع، و هناك وحدات إختيارية و أخرى تكميلية، و يتم اعتبار الوحدة مكتسبة من طرف الطالب حينما ينجح هذا الأخير في جمع أرصدة الوحدة المذكورة.

- **<u>مراحل التكوين في نظام ل.م.د في أوروبا:</u>** (3)

تبنى النظام الجديد عملية إعادة النظر في المراحل الدراسية الجامعية و خلص إلى ضرورة توحيدها على الصعيد الأوروبي عبر اعتماد ثلاث مسالك دراسية: الإجازة و الماستر والدكتوراه.

و يحصل الطالب في كل مشوار بعد إتمامه بنجاح على شهادة أوروبية للتحويل من جامعة إلى أخرى في كل الدول المعمّدة لنظام بولونيا الجديد.

أ- <u>المسلك الأول</u>: " الإجازة " تهدف إلى منح وحدات تعليمية متجانسة أساسية أو إختيارية وتتكون من ستة سداسيات (أي ما يعادل ثلاث سنوات) تشكل جميعها 180 رصيدا.

و مراعاة لاحتياجات سوق العمل تم تقسيم الاجازة الى نوعين :

– **الإجازة العامة**: تتكون من دروس تطبيقية و نظرية تمنح الطالب تكوينا أساسيا يمكنه من متابعة دراسته في مرحلة الماستر فيما بعد.

– **الإجازة المهنية**: تسعى إلى ملاءمة التكوينين النظري و التطبيقي مع متطلبات سوق الشغل الأوروبية، كما أنها تمنح الفرصة لموظفي القطاع العام و الخاص الإلتحاق بها، وفق شروط معينة من أجل تطوير مهاراتهم المهنية، و هو ما يعرف ببرنامج التكوين المستمر، و قد كان هذا من بين ما نادى به إعلان السوربون من قبل، كما أنه يعتبر من المطالب الأساسية للنقابات المهنية في العديد من الدول الأوروبية.

ب- <u>المسلك الثاني</u>: " الماستر " كما في حالة الإجازة تتكون هذه المرحلة من مسالك تؤدي إلى شهادة الماستر المهنية أو إلى شهادة الماستر الموجهة نحو البحث العلمي، و قد جاء هذا التقسيم ليتفادى عيوب النظام القديم الذي بموجبه كان يقبل أي طالب حامل للإجازة في الدكتوراه حتى و لو لم يكن مؤهلا للقيام بالأبحاث العلمية.

– و تشتمل الماستر أربع سداسيات، و في آخر سداسي ينبغي للطالب القيام بتربص بإحدى مؤسسات البحث في مجال تخصصه، و عندما يحصل الطالب بنجاح على الماستر يحوز 120 رصيدا تضاف إلى 180 رصيدا المحصل عليها في مرحلة الإجازة.

ج- <u>مرحلة الدكتوراه</u>: يقبل في الدكتوراه الطالب الذي إجتاز بنجاح دبلوم الماستر الموجه للبحث العلمي، و خلال هذه المرحلة يتوجب على الطالب القيام ببحوث في مجال معين بالإضافة إلى تحرير أطروحة الدكتوراه، و يتابع الطالب دروسا علمية و تطبيقية في مجال بحثه من خلال ما يعرف بمدارس الدكتوراه التي نشأت من أجل دعم معارف الطالب و مساعدته لإعداد مستقبله العلمي، تتكون مرحلة الدكتوراه من ستة سداسيات تعادل 180 رصيدا و تتوج بتقديم و مناقشة أطروحة البحث، و لضمان نجاح العملية بدأت العديد من الجامعات بتشكيل لجنة متابعة لكل طالب في الدكتوراه و مهمتها الاجتماع الدوري بالطالب كل ثلاث أشهر لمتابعة نشاطه البحثي و معرفة مدى تقدمه في ذلك.

- **<u>فوائد تطبيق نظام ل.م.د في أوروبا</u>**:(4)

– تعزيز و تسهيل إقامة مقررات مشتركة بين الجامعات داخل الدولة الواحدة و من دولة إلى أخرى، و قد بدأنا نرى مقررات مشتركة لأنظمة ماستر بين ثلاث أو أربع جامعات من دول مختلفة، حيث يمكن للطالب متابعة قسط من المقرر بجامعة و إتمامه بالجامعة الأخرى وربما بلغة أخرى إن أراد.

– دعم البحوث المشتركة بين الجامعات و إعطاء فرصة للأساتذة من جامعات مختلفة من أجل الإشراف على بحوث الدكتوراه في جامعة أخرى.

– قيام تنافسية بين الجامعات الأوروبية من أجل استقطاب الطلبة مما أدى و يؤدي إلى الحرص على الجودة و تقديم أفضل العروض.

– العمل على مساعدة الدول الإفريقية و بعض الدول الأسيوية على اعتماد هذا النظام، مما سوف يسهل عملية هجرة الأدمغة، حيث تحتاج أوروبا إلى أكثر من عشرين مليون خبير بحلول سنة 2050.

– و قد دفع هذا عددا من دول شمال إفريقيا إلى اعتماد هذه الهيكلة الجديدة مثل المغرب والجزائر و تونس إلا أنه في بعض الجامعات لهذه الدول لم يتم الإعداد له جيدا حيث غاب التدرج في تطبيقه مما ضاعف المشاكل.

و تبقى عملية الإصلاح التي انتهجتها أوروبا و استطاعت أن تصل إلى نموذج موحد لأكثر من 46 دولة في ظرف وجيز لم يتعد ستة سنوات جديرة بالدراسة و التمحيص، خصوصا من دولنا العربية التي ما فتئت تتحدث عن إصلاح هذا القطاع، و تفعيل العمل العربي المشترك بدون أدنى نتائج موحدة على صعيد العالم العربي.

- **<u>نشأة نظام (ل.م.د) في الجزائر</u>**:

على ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية الذي صادق عليه مجلس الوزراء المنعقد في 20 أفريل 2002 في الجزائر، و انطلاقا من العمل على المستوى القصير والوسيط و البعيد، الذي بُرمج في إطار إستراتيجية العشرية لتطوير القطاع للفترة ما بين

2004 – 2013 فقد أصبح من الضروري إعداد و تطبيق إصلاح شامل و عميق للتعليم العالي تتمثل مرحلته الأولى في وضع هيكلة جديدة للتعلم تكون مصحوبة بتحسين و تعديل مختلف البرامج البيداغوجية و تنظيم جديد لتسير بيداغوجي.(5)

فقد اعتمدت الجامعة الجزائرية هذا النظام العالمي كمحاولة للتأقلم مع المحيط الذي تنشط فيه مخرجاتها من حاملي الشهادات، يتكون هذا النظام من ثلاث مراحل تتوج كل منها بشهادة جامعية.

- **درجة الليسانس**: (LISENCE)

و تنظم هذه المرحلة في طورين، و تشمل تكوين قاعدي أولي متعدد التخصصات مدته من سداسي واحد إلى أربع سداسيات يكتسب الطالب من خلاله المبادئ الأولية للتخصصات المعنية بالشهادة، و كذا مبادئ منهجية الحياة الجامعية و اكتشافها.

و يتبع هذا الطور بتكوين متخصص من فرعين:(6)

أ- فرع أكاديمي: يتوج بشهادة ليسانس تمنح لصاحبها بمواصلة الدراسات الجامعية مباشرة.

ب- فرع مهني: يتوج بشهادة ليسانس لصاحبها بالاندماج المباشر في عالم الشغل.

- **درجة الماستر** (MASTER)

و تدوم هذه المرحلة التكوينية سنتين، و يسمح لكل طالب حاصل على شهادة ليسانس أكاديمية و الذي تتوفر فيه شروط الإلتحاق، كما لا يقصى الحائزين على ليسانس مهنية الذين بإمكانهم العودة إلى الجامعة بعد فترة قصيرة يقضونها في عالم الشغل، يُحضر هذا التكوين إلى إختصاصين مختلفين.(7)

أ- **تخصص مهني**: يمتاز بالحصول على تدريب أوسع في مجال ما يؤهل صاحبه إلى مستويات أعلى من الأداء و التنافسية، و يبقى توجيه دائما مهني (ماستر مهني).

ب- تخصص في البحث: يمتاز بتحضير المعني إلى البحث العلمي و يؤهله إلى نشاط البحث في القطاع الجامعي و الإقتصادي (ماستر البحث).

- **شهادة الدكتوراه** (DOCTORAT)

يضمن التكوين في الدكتوراه (3 سنوات على الأقل) تعميق المعارف في التخصص والتكوين بالبحث، و يتوج هذا التكوين بشهادة الدكتوراه بعد تحضير رسالة البحث.(8)

<u>مبـادئ نظـام ل.م.د :</u>

تتمثل فيما يلي:(9)

- **<u>الترصيد:</u>** (Capitalisation)

هي الوسيلة التي تسمح بالإكتساب و الحفاظ نهائيا على وحدات التعليم يمكن الإكتساب النهائي للمواد التي تحصل فيها الطالب على المعدل لوحدة تعليم الغير مكتسبة.

الأرصدة المتعلقة بوحدة التعليم أو المواد تعتبر إكتسابا نهائيا.

إذن يمكن الإعتراف بأرصدتها فيما بعد بجميع المؤسسات الجامعية.

- **<u>الحركيـة</u>**: (Mobilité)

تمكن الطالب من الإنتقال من ميدان تكوين لآخر.

التصديق على التعليم المتبع من مؤسسة لأخرى بالداخل أو بالخارج.

التصديق على الخبرة المكتسبة من أجل الحصول على جزء أو كل الشهادة.

- **<u>المقروئيـة</u>**: (Lisibilité)

تسمح سوق العمل بقراءة واضحة للشهادة و مقارنتها بسهولة بشهادات أخرى لنفس البلد أو لبلدان أخرى بعد التعرف على نظام ل.م.د.

و يتكون نظام ل.م.د من وحدات التعليم، لكل وحدة تعليم قيمة في شكل رصيد و تعبر عن عدد من ساعات العمل (دروس، أعمال تطبيقية، ...)

قد تظهر الملاحظة الأولى بأن هذا النظام هو نفسه النظام القديم (الكلاسيكي)، لكن الاختلاف يبدو في طريقة التكوين حيث يفترض به الاعتماد الكبير على الجوانب التطبيقية.

إضافة إلى أن التخصصات الواردة فيه تتبع طلب سوق العمل، و هي ليست معيارية كما هو الحال بالنسبة للنظام القديم.

مراحل التكوين في نظام ل.م.د:(10)

ينظم التكوين في نظام ل.م.د على شكل ميادين ثم شعبة فتخصص و قد سميت شعبة في النصوص الرسمية (قرار جانفي 2005) فرعا.

1. **الميـدان**: يغطي عدة فروع التي تعكس المجالات الواسعة لقدرات المؤسسة الجامعية مثلا: ميدان العلوم الإنسانية و الإجتماعية يجمع الفروع الإنسانية و الإجتماعية، ويتفرع الميدان إلى عدّة شعب أو فروع.
2. **الشعبـة (الفرع)**: هي جزء من الميدان التكويني، و قد تبين خاصية التخصص الذي يتابعه الطالب داخل الميدان، و قد تكون الشعبة أحادية الفرع أو ثنائية الفرع، و الشعبة تتفرع إلى تخصصات في تحديد المعارف و القدرات المكتسبة من طرف الطالب، و ذلك بهدف الانضمام للحياة المهنية أو مزاولة الدراسات العليا.
3. **التخصـص**: و هو جزء من الشعبة يبدأ في السنة الثانية ليسانس أو السنة الثالثة أوفي السنة الثانية ماستر و يتعلق التخصص بمهنة أو غاية مهنية.

- **المورد البشري الجامعي**:

يعتبر المورد البشري هو حجر الأساس في منظومة الفلسفية الإدارية،و يرجع ذلك لكونه يستمر عن غيره من الموارد بقدرته على الخلق و الإبداع و الابتكار فهو له قدرة تكوينية و ذهنية و إبداعية لا يمكن إغفالها.

و لهذا فقد سلطت العديد من الدراسات العلمية الضوء على الصفات التي ينفرد بها المورد البشري الجامعي و الذي يمكن تعريفه في إطار دراستنا على أنه:(11)

كل طالب أو طالبه تلقى تكوينا جامعيا في أحد التخصصات العلمية المتاحة في ظل الهيكلة الجديدة للتعليم العالي الجزائري و المتمثلة في نظام ل.م.د بحيث يكونون قد تحصلوا بموجب هذا التكوين على شهادة جامعية سواء كانت ليسانس أو ماستر أو دكتوراه و التي تسمح لهم من المفروض أن يندمجوا في سوق العمل سواء في القطاع العام أو الخاص.

دور و أهمية نظام ل.م.د في إعداد الموارد البشريــة:

من أهم وظائف نظام ل.م.د خصوصا و الجامعة عموما إعدادا و تكوين قوى بشرية، نجد أن هذه الوظيفة مرتبطة و على صلة وثيقة بالتعليم الجامعي منذ نشأته في العصور الوسطى، كإعداد المهن المختلفة في الأدب، الطب، القانون ... إلخ، و قد تطورت التخصصات الجامعية بتطور العلوم المختلفة، فالجامعة تعد بمثابة مؤسسة إنتاجية، من حيث إنتاجها للقوى البشرية المكونة، فهي تنتج هذه الكفاءات و العقول المفكرة و القيادات التي تتحمل المسؤولية في المجتمع.(12)

و تعد الجامعة بمثابة استثمار في الموارد البشرية، فأهمية رأس المال البشري لا تقل عن أهمية رأس المال المادي، فعند بناءنا للمصانع و المدارس و المستشفيات يكون هذا أمر سهلا، لكنه يصعب علينا تكوين و تأهيل قوى بشرية عاملة مؤهلة و مدربة لقيادة هذه المؤسسات و هذا يتطلب وقتا طويلا و جهدا كبيرا.

و تعتبر مهمة الربط بين سوق العمل و التخصص الجامعي من أصعب الإشكاليات التي تواجه الجامعة، و تؤدي إلى بطالة خرجي الجامعة، و النظام الجامعي الجديد لم يكتفي بإعداد المتخصصين على مستوى الدرجة الجامعية الأولى فقط (ليسانس) بل امتد إلى دراسات ما بعد التدرج (الماستر و الدكتوراه).

و عن طريق هذه الوظيفة يساهم نظام ل.م.د في تنمية البلاد فهو يزود الإقتصاد الوطني بالمورد البشري المطلوب و ذلك عن طريق تعليم المهن الرفيعة لنخبة ممتازة لكي يكونوا قادة وإطارات عليا للبلاد، بإمكانهم التخطيط للنمو المادي للمجتمع و إبراز المواهب الفكرية والطاقات الخلاقة المبدعة إلى جانب إعداد الباحثين الذين يسيرون أغوار المستقبل و يدلون إتجاهاته.(13)

الخلاصـــة:

من خلال هذا المقال يمكننا أن نستخلص بأن نظام (ل.م.د) هو نظام أوروبي المنشأ والأصل نشأ عبر عدّة مراحل أولها عام 1998 و تدعى ندوة السربون ثم ندوة جوان 1990 ثم تليها ندوة مارس 2001 و أخيرا ندوة ماي 2001 و خلالها وضعت معالمه و أسسه و مبادئه.

و الجزائر واحدة من الدول الذي تبنته و اعتمدته كنظام إصلاحي جديد لتعليمها العالي سنة 2004 بعد إخفاق النظام الكلاسيكي فيها و لمعالجة مختلف الاختلالات التي يعاني منها التعليم العالي في الجزائر.

- إن التكوين في ظل نظام (ل.م.د) يمر بثلاث مراحل هي: ليسانس، ماستر، دكتوراه.

- يعد نظام (ل.م.د) مصدرا هاما لإعداد و تكوين الموارد البشرية الجامعية القادرة على تحمل مسؤولية المجتمع، و هذا من أجل التقليل من بطالـة خريجـي الجامعة و كذلك يكفـــــــل نظام (ل.م.د) للجامعة السرعة و ربح الوقت فتعمل الجامعة على تهيئة و تنمية و إعداد مخزون من الرأسمال الفكري بأقل جهد و أقل وقت ممكن.

المراجـــع:

1. مجلة المعرفة، العدد 177، إعلان بولونيا: إصلاح التعليم العالي بأوروبا.
أنظر الموقع الإلكتروني:
http:// www.almarefh.org/news.phe? action=show 8 id=4370.
2. نفس المرجع السابق.
3. نفس المرجع السابق.
4. نفس المرجع السابق.
5. وزارة التعليم العالي، ملف إصلاح التعليم العالي و البحث العلمي، ص 03 أنظر الموقع الإلكتروني:
http:// www.mesrs.dz/defautt? fielname=20050423170450-indexlmd.
6. نفس المرجع السابق، ص 07.
7. نفس المرجع السابق، ص 08.
8. نفس المرجع السابق، ص 09.
9. عبد الكريم حرز الله و آخرون، نظام ل.م.د، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 111.
10. أنظر الموقع الإلكتروني:
http:// www.almounir.free hostia.com/ LMD.htm
11. نجاح بلهوشات، التكوين بالجامعة الجزائرية و دوره في توفير الموارد البشرية ذات الكفاءة لسوق العمل في ظل الهيكلة الجديدة لنظام التعليم العالي نظام (ل.م.د)، الملتقى الوطني: سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية، يومي 13 ،14 أفريل 2011، بسكرة.
12. شبل بدران و آخرون، التعليم الجامعي و تحديات المستقبل، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2006، ص ص 24،25.
13. هشام بوقمرة، دور التعليم في تنمية الذاتية العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 40، 1986، ص 105.